

مواد تدريب فريق الخبراء الاستشاري -

تقارير التحديثات لفترة السنتين

الترتيبات المؤسسية

هناك إطار حوكمة قطري يهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مستويات متعددة لصنع القرار، وتشتمل على الشركاء وأصحاب المصلحة والقطاعات من أجل خلق ترتيبات مؤسسية فعالة للتخطيط. ويتطلب وضع إطار الحوكمة هذا وقتًا وجهدًا من فرق العمل التابعة لأصحاب المصلحة المتعددين، فضلاً عن تكوين مجموعات عمل من الخبراء والمواطنين المعنيين. كما يتطلب تخصيص استراتيجيات لتطوير القدرات والبلاغات، وخصوصاً الإرادة السياسية والموارد والتمويل.

توجد مجموعة متنوعة من الأمثلة تتناول الترتيبات المؤسسية الناجحة المتعلقة بتنفيذ البلاغات الوطنية (NCs) وتقارير التحديثات لفترة الستين القادمتين، نستخلص منها أن الترتيبات المؤسسية المصممة تصميمًا جيدًا، والتي تمتاز بتحديد الأدوار والمسؤوليات على نحو واضح لمختلف الشركاء، تسهم في حماية المطاف في إعداد تقارير ذات صلة بالسياسات التي تربط العمل المناخي بأولويات التنمية الوطنية ودعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على المستوى الوطني المحلي من خلال:

1. إنشاء كيانات وطنية للتنسيق بين البلاغات الوطنية وتقارير التحديثات لفترة الستين يرأسها قيادات قوية في مجال تغير المناخ يمكنها مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع القرار وممثلو القطاعات (من القطاع الخاص)، ومجتمع البحث والمجتمع المدني؛

2. بناء القدرات التقنية والمؤسسية: تدريب الجهات الفاعلة الوطنية، وإتاحة البيانات والمعلومات للجمهور، وتكوين هيئة قوية ومتحمسة وثابتة من الموظفين العموميين للاحتفاظ بالقدرات المؤسسية؛

3. جمع البيانات والمعلومات الموثوق فيها ذات الصلة بالسياسات وإتاحتها.

ويُنظر إلى تكثيف الشروط المتعلقة بمتطلبات إعداد التقارير بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عبر تقارير التحديثات لفترة الستين على أنها فرصة لاستمرارية مزيد من التعاون وتبادل المعلومات والمحافظة على القدرات، وكذلك فرصة لإعداد الترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تستمر على مر الزمن (خلافاً لإعداد الترتيبات المؤسسية المخصصة لمشروعات البلاغات الوطنية الفردية).

تحتوي هذه الوثيقة على نظرة عامة لعدد من الأمثلة التي تشرح كيفية قيام البلاد النامية بإعداد ترتيبات مؤسسية فعالة لاستكمال البلاغات الوطنية الخاصة بها. وتبرهن هذه الأمثلة على تنوع الترتيبات المؤسسية التي تم وضعها في مختلف البلاد النامية، مع تسليط الضوء على بعض الدروس الشاملة المستفادة وأفضل الممارسات التي انبثقت منها.

لمزيد من المعلومات، توفر الوثائق التالية أوصافاً إضافية للترتيبات المؤسسية:

- تقارير برنامج دعم البلاغات الوطنية (<http://ncsp.undp.org>)، وخصوصاً "الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من إعداد البلاغات الوطنية" و "أوراق البلاد": إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - تجميع للدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من بلاد مختارة"
- دراسات حالات مشروع تتبع عملية قياس الأداء (MAPT) الصادرة عن معهد الموارد العالمية (WRI) (<https://sites.google.com/site/maptpartnerresearch>)

1. بناء قيادة قوية

مثال 1: خلية تغير المناخ ذات دور رائد

الدولة:	أفغانستان
المؤسسة الرائدة:	وكالة حماية البيئة الوطنية
المؤسسات الأخرى المشاركة:	لم تُذكر
الغرض من الترتيب المؤسسي:	إنشاء كيان وطني ذي قيادة قوية لتنسيق البلاغات الوطنية
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	في أفغانستان، أنشأت الوكالة الوطنية لحماية البيئة خلية تغير المناخ، يعمل لديها هيئة من الخبراء التقنيين في مختلف المجالات. وقد تلقى هؤلاء الخبراء تلخيصًا لأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إضافة إلى التزامات الدول الأعضاء، وقد شرعوا في تنسيق مبادرات تغير المناخ فيما بين الوزارات ذات الصلة. كما أداروا المعطيات التي قدمتها المؤسسات المختلفة والتي استخدمت في إعداد البلاغات الوطنية. ويضمن هذا النهج إمكانية استخدام مصادر البيانات الحكومية كمصدر متماسك للمعلومات، والحد من الشكوك التي تنتج عن استخدام مصادر بيانات مختلفة.
للحصول على معلومات إضافية:	http://ncsp.undp.org/sites/default/files/National%20Communications_Lessons%20Learned.pdf

مثال 2: تعزيز الدعم المؤسسي لأعمال تغير المناخ

الدولة:	الفلبين
المؤسسة الرائدة:	مكتب الإدارة البيئية
المؤسسات الأخرى المشاركة:	لم تُذكر
الغرض من الترتيب المؤسسي:	إنشاء كيان وطني ذي قيادة قوية لتنسيق البلاغات الوطنية
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	في الفلبين، قام مكتب الإدارة البيئية (وزارة البيئة) بأعمال الأمانة العامة للجنة المشتركة بين الوكالات لتغير المناخ، كما كان بمثابة جهة التنسيق لإعداد البلاغات الوطنية الأولى في البلاد (البلاغات الوطنية الأولى) والبلاغات الوطنية الثانية (SNC). وقد تغيّر هذا الترتيب بالنسبة للبلاغات الوطنية الثالثة (TNC). وفي الوقت الحالي، يتولى مكتب تغير المناخ، تحت إشراف لجنة تغير المناخ، المسؤولية، وعلى مستوى أقل قليلاً من الرئيس، وذلك لضمان الحصول على البيانات والمشاركة رفيعة المستوى على المستوى الوزاري. كما تشرف لجنة تغير المناخ على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ.

الفلبين

الدولة:

http://ncsp.undp.org/sites/default/files/National%20Communications_Lessons%20Learned.pdf

للحصول على معلومات إضافية:

الدولة:	النيجر
المؤسسة الرائدة:	المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (CNEDD) الذي أُسس تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء.
المؤسسات الأخرى المشاركة:	الخدمات العامة وشبه العامة؛ المنظمات غير الحكومية (NGOs)؛ المؤسسات البحثية والتدريبية والأكاديمية؛ المجتمع المدني؛ القطاع الخاص
الغرض من الترتيب المؤسسي:	القيادة القوية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الصعيد الوطني
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	<p>وضعت النيجر خطة بيئية وطنية للتنمية المستدامة (PNEDD)، والتي تُشكل جدول الأعمال الوطني للقرن 21. وتُنسق هذه الخطة التي وضعت في يناير/كانون الثاني لعام 1996 بين البرامج الستة ذات الأولوية التي تحتوي عليها. وتحققاً لهذه الغاية، تشكلت لجان فنية متخصصة، بما في ذلك اللجنة الفنية لتغير المناخ وتقلباته (CTCVC). تشكلت اللجنة الفنية لتغير المناخ وتقلبه عام 1997 وتضم ممثلين من الخدمات العامة وشبه العامة؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمؤسسات البحثية والتدريبية والأكاديمية؛ والمجتمع المدني؛ والقطاع الخاص. وتمثل مهمة هذه اللجنة في دعم الأمانة التنفيذية للمجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في تنفيذ برنامج تغير المناخ وتقلبه، كما تعد هذه اللجنة واحدة من البرامج الستة ذات الأولوية لخطة البيئة الوطنية للتنمية المستدامة، والتي هدفها الرئيسي تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على المستوى الوطني. وقد تولت الأمانة التنفيذية/المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الإشراف على إعداد البلاغات الوطنية، باعتبارها جهة التنسيق الخاصة بالاتفاقيات الثلاثة التي عقدت بعد اتفاقية ريو، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ (مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). وتستضيف الأمانة التنفيذية/المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة مشروعات التنمية الخاصة بالبلاغات الوطنية تحت إشراف اللجنة الفنية لتغير المناخ وتقلبه.</p> <p>هذا وقد أنشأ الدعم المؤسسي للجنة التنفيذية/المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وهي المؤسسة المسؤولة عن تطوير البلاغات الوطنية، فضلاً عن وضع نُهج متعدد التخصصات والتشاركية استخدم في تطوير البلاغات الوطنية، عملاً ديناميكياً وتعاونياً بين الجهات الفاعلة (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) والاختصاصيين في مختلف المجالات (مثل الزراعة والثروة الحيوانية والغابات والموارد المائية والطاقة والاقتصاد والاتصالات والأرصاد الجوية وعلم المناخ والصحة). يجب الحفاظ على هذه الديناميكية لتطوير البلاغات الوطنية في المستقبل، وتنفيذ مشروعات من برامج العمل الوطني للتكيف (NAPA)، والبرنامج النموذجي لمواجهة آثار تغير المناخ (PPCR) وغيرها من المبادرات المتعلقة بتغير المناخ وتقلبه.</p>
للحصول على معلومات إضافية:	SNC of Niger, and http://ncsp.undp.org/sites/default/files/Country_papers_Final_Version_1.pdf

مثال 4: إنشاء كيان تنسيق وطني ذي قيادة قوية على الصعيدين الوطني ودون الوطني

الدولة:	المكسيك
المؤسسة الرائدة:	المعهد الوطني للبيئة وتغير المناخ (SEMARNAT)
المؤسسات الأخرى المشاركة:	أنشئت لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات بشأن تغير المناخ في يناير/كانون الثاني عام 2013 برئاسة رئيس المكسيك، وتضم الوزارات التالية: الداخلية والشؤون الخارجية والمالية والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية ومصايد الأسماك والأغذية والتعليم العام والسياحة والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد والاتصالات والنقل والصحة والبحرية والتنمية الاجتماعية.
الغرض من الترتيب المؤسسي:	إنشاء كيان تنسيق وطني ذي قيادة قوية على الصعيدين الوطني ودون الوطني
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	أنشأ المعهد الوطني للبيئة (INE) في المكسيك خلية تغير المناخ عام 1993، بعدها تم وضع برنامج الدراسة القطري بشأن تغير المناخ بين العامين 1994 و1996؛ وكجزء من البرنامج، تم التنسيق لعدد من حلقات العمل مع العلماء والفنيين من الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك (UNAM) وغيرها من الجامعات. وكانت نتائج الدراسة القطرية التي تضمنت أول قائمة وطنية لجرد انبعاثات الغازات الدفيئة الوطنية وأول دراسة حول التكيف والتخفيف، بمثابة مدخلات كبيرة للبلاغات الوطنية الأولى في المكسيك، والتي تم إرسالها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1997.
	وجدير بالذكر أنّ الفريق الأساسي الذي شارك في البلاغات الوطنية من الأولى حتى الخامسة (التي تم إرسالها في عام 2012) ظل كما هو تقريباً، والحال كذلك مع المؤسسات المكسيكية الأخرى المشاركة في العملية.
	في بداية عام 2009، أعدّ المعهد الوطني للبيئة المواد وبدأ في تقديم التدريب اللازم بخصوص شرح الغازات الدفيئة (GHGs) وسيناريوهات الانبعاثات وتغير المناخ إلى الولايات المكسيكية بحيث يمكنهم شرح برامجهم الخاصة بشأن تغير المناخ.
	وتشارك الولايات المكسيكية جميعها حتى وقتنا هذا. وقد أكملت إحدى عشرة ولاية خططها، وأنشأت خمس ولايات لجناً مشتركاً بين الوزارات بشأن تغير المناخ، ووضعت بعض الولايات الأخرى قوانين بالولايات ذات صلة بتغير المناخ. وقد تلقت الولايات أموالاً من الحكومة المكسيكية، وكذلك من المملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا واليابان، ومن مصرف التنمية للبلاد الأمريكية والبنك الدولي.
	في ديسمبر/كانون الأول من عام 2012، بدأت الحكومات المحلية من أجل الاستدامة (ICLEI) والمعهد الوطني للبيئة، بتمويل من المملكة المتحدة، العمل على وضع برامج العمل البلدية بشأن تغير المناخ (PACMUNs). وبحلول يوليو/تموز من عام 2013، تم الانتهاء من وضع برامج العمل البلدية بشأن تغير المناخ وظل 255 برنامجاً آخر قيد الإعداد. هناك 2.558 بلدية في المكسيك، وبالتالي فإن نطاق المشروع كبير.
	وقد تم نشر القانون العام بشأن تغير المناخ في يونيو/حزيران من عام 2012. ويحدد هذا القانون الإطار المؤسسي لإجراءات التكيف والتخفيف في المكسيك ويقسم المسؤوليات بين المستويات الثلاثة للحكومة (الاتحاد والولاية والبلدية). وبموجب هذا القانون، وغيره من التشريعات الأخرى، تشكل مجلس تغير المناخ واللجنة الوزارية المشتركة بشأن تغير المناخ، كما تم وضع استراتيجية وطنية بشأن تغير المناخ وبرنامج خاص بشأن تغير المناخ تحقيقاً لأهداف التخطيط.
	وقد تحول المعهد الوطني للبيئة إلى المعهد الوطني للبيئة وتغير المناخ.
	وفي يونيو/حزيران من عام 2013، تأسست الرؤية 10-20-40 للمعهد الوطني لتغير المناخ، وسيتم بدء

البرنامج الخاص بشأن تغير المناخ الخاص به (في الفترة من 2013 - 2018) بنهاية عام 2013.

<http://www.inecc.gob.mx>

للحصول على معلومات إضافية:

أمثلة أخرى لإنشاء كيانات وطنية ذات قيادات قوية لتنسيق البلاغات الوطنية:

تعد جمهورية أوروغواي الدولة الأوفر حظاً من حيث البلاغات الوطنية بعد اكتمال البلاغات الوطنية الثالثة، وسريان العمل في إعداد البلاغات الوطنية الرابعة حالياً. ويعود جزء من النجاح الذي حققته في هذا الصدد إلى تأسيسها في وقت مبكر، خلال إعداد البلاغات الوطنية الأولى في البلاد، وتشكيل لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات للاستجابة لتغير المناخ تُقدّم المشورة إلى وزارة البيئة. وقد ساهمت هذه اللجنة إلى حد كبير في تعزيز إجراءات تغير المناخ بجمهورية أوروغواي.

مثال 5: التنسيق بين الوزارات وفيما بين القطاعات

بليز

الدولة:

المؤسسة الرائدة:	وزارة الموارد الطبيعية والبيئة
المؤسسات الأخرى المشاركة:	وزارات الثروة السمكية والتنمية الزراعية والاقتصادية، ولجنة المرافق العامة، وإدارات الأرصاد والبيئة والجيولوجيا
الغرض من الترتيب المؤسسي:	التنسيق بين الوزارات وفيما بين القطاعات
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	في بليز، تعد وزارة الموارد الطبيعية والبيئة هي الكيان المسؤول عن تنسيق البلاغات الوطنية، إلى جانب عدد كبير من الوزارات الأخرى والجهات الحكومية التي تشارك في عملية إعداد البلاغات الوطنية؛ من بينها وزارات الثروة السمكية والتنمية الزراعية والاقتصادية، ولجنة المرافق العامة، وإدارات الأرصاد والبيئة والجيولوجيا. وقد شكلت جميع المؤسسات لجان تغير المناخ التي تشرف على إعداد البلاغات الوطنية الثانية. وقد تم توقيع مذكرات تفاهم لضمان أن المعلومات المقدمة من القطاع الخاص تُستخدم فقط لإعداد البلاغات الوطنية وليس - على سبيل المثال - لزيادة الضرائب على الشركات.

http://ncsp.undp.org/sites/default/files/National%20Communications_Lessons%20Learned.pdf

للحصول على معلومات إضافية:

أمثلة أخرى للتنسيق بين الوزارات وفيما بين القطاعات:

في بنغلاديش، تشكّلت خمس مجموعات عمل أساسية بين القطاعات للعمل على خمسة مكونات للبلاغات الوطنية الثانية، وقدمت هذه المجموعات التوجيه إلى الموظفين الفنيين بشأن تطوير كل مكون. وتميّزت هذه المجموعات بكونها متعددة التخصصات، ومثلت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأوساط الأكاديمية، وكانت تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة لرصد التقدم المحرز بخصوص الأنشطة وتقديم توصيات لتحسين نوعية البلاغات الوطنية.

ولدى الفريق القطري المعني بالبلاغات الوطنية في ساموا ممثلون من جميع الوزارات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية. وتعد وزارة البيئة هي المنظمة الرائدة، وتشارك وزارة المالية في رئاسة الفريق، الأمر الذي يظهر الأهمية التي تُمنح لمسائل التمويل لتغير المناخ في ساموا.

في سيراليون، تشارك عدة وزارات في إعداد البلاغات الوطنية، بالتعاون مع وحدة التنسيق الموجودة في وزارة النقل والطيران وليست في وزارة البيئة. ويساعد انضمام عدة وزارات على هذا النحو في تحقيق التوازن بخطة عمل البلاغات الوطنية بين ما هو مأمول وما يمكن أن يتحقق واقعياً.

United Nations Framework Convention on Climate Change

في **توفالو**، تشرف لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات على إعداد البلاغات الوطنية إلى جانب مشاركة وزارة البيئة ووزارات الموارد الطبيعية والتعليم والصحة والعمل والطاقة والمالية، فضلاً عن المكتب الوطني لتغير المناخ والمنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية والاستشارية.

أجرت **أوروغواي** استطلاعاً شمل أكثر من 100 ممثل من القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص لتحديد مجالات المشكلات والتماس انطباعاتهم عن الحالة الوطنية.

اختارت جمهورية فيجي مجموعات العمل المواضيعية الخاصة بها التي يتشارك في رئاستها ممثلون من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، استناداً إلى المعرفة والخبرة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية من خلال إجراء عدد من المشروعات المتعلقة بتغير المناخ. وقد زادت هذه الرئاسة المشتركة من الملكية الوطنية لهذه العملية.

أشركت **جزر كوك** مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في فريقها القطري، تضم هذه المجموعة ليس فقط لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية، ولكن تضم أيضاً قادة مدنيين، والمجلس الاستشاري الديني والزعماء التقليديين. وأيد الفريق القطري أمانة قوية قدمت الخدمات التنظيمية والإدارية.

أشركت **بوليفيا** الجمعيات النسائية وجماعات السكان الأصليين بوضوح في جميع المشاورات والاجتماعات الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية، كما أولت عناية خاصة لمصالح هذه الجماعات في التدابير والتوصيات الواردة في البلاغات الوطنية نفسها.

مثال 6: تجربة الترتيبات الإدارية لإعداد العمل بالبلاغات الوطنية وإدامته

الدولة:	ألبانيا
المؤسسة الرائدة:	وزارة البيئة والغابات وإدارة المياه
المؤسسات الأخرى المشاركة:	وزارة الاقتصاد والتجارة والطاقة ووزارة الزراعة والأغذية ووزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الصحة ووزارة السياحة ووزارة التكامل ومعهد الإحصاءات (INSTAT) والجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى والمديرية العامة للطوارئ المدنية والمنظمات غير الحكومية المهتمة
الغرض من الترتيب المؤسسي:	مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة والمشاركة متعددة المستويات
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	بوجه عام، اعتبرت حكومة ألبانيا إعداد البلاغات الوطنية عملاً ذا قيمة عالية وخصصت للبلاغات الوطنية الماضية موارد وجهداً كبيراً. علاوة على ذلك تلقى العديد من المؤسسات والمتخصصين التدريب اللازم، فضلاً عن بناء القدرة المؤسسية وتقويتها. ولضمان الملكية القطرية، فقد تم تصميم مشروعات البلاغات الوطنية بحيث تتكامل مع الاستشارات المكثفة لأصحاب المصلحة خلال عمليات الجرد وأثناء التنفيذ للتأكد من أنّ الأهداف والغايات تتفق مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. وتمشيًا مع نتائج البلاغات الوطنية، تم تناول تغير المناخ في أوراق السياسات والاستراتيجيات القطاعية الأخرى. كما تم حشد الموارد.
	التحديات والخطوات التي اتخذت لمعالجة ذلك:
	1. عدم وجود هيئة تنسيق دائمة بشأن قضايا تغير المناخ.
	تم إنشاء لجنة توجيهية للبلاغات الوطنية الأولى والبلاغات الوطنية الثانية والبلاغات الوطنية الثالثة، لكنها لم تستمر. أثناء البلاغات الوطنية الثالثة، بذلت جهود لإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن تغير المناخ. سترأس هذه اللجنة نائب وزير البيئة، بدعم من جهات التنسيق الفنية من المؤسسات ذات الصلة كافة.
	2. عدم وجود تشريعات محددة تتناول أساس قضايا تغير المناخ مع التركيز بشكل خاص على التحديات المستقبلية لقوائم جرد الغازات الدفيئة.

تمت صياغة وثيقة قانونية لمعالجة هذا القصور، ويعد تكامل هذه الوثيقة جزءاً من الجهود التي تبذلها ألبانيا لكي تتواءم التشريعات البيئية التي تحويها مع غيرها من تشريعات الاتحاد الأوروبي (EU).

3. النقص المحتمل في الموظفين الفنيين المؤهلين.

رغم أن كثيراً من القدرات المؤسسية تم تطويرها من خلال عملية إعداد البلاغات الوطنية، إلا أنّ تأمين إعداد البلاغات الوطنية يتم حتى الآن من خلال موظفين معينين لكل مشروع، فضلاً عن الأفراد القادمين أساساً من المؤسسات الأكاديمية والذين يجري تدريبهم في الجوانب الفنية. ومن أجل الحفاظ على القدرات التي بُنيت في عمليات البلاغات الوطنية، مثل التي تحققت في قوائم جرد الغازات الدفينة الوطنية والتخفيف منها وقابلية التأثير بها والتكيف معها، تم الإبقاء على أعضاء الفرق الفنية، وهذا يضمن المحافظة على الذاكرة المؤسسية، بما في ذلك معرفة القيود والعقبات والتحديات المرتبطة بتطوير البلاغات الوطنية. كما ساعدت التجارب المكتسبة من المشروعات السابقة في ضمان الاتساق والاستمرارية، ومشاركة أصحاب المصلحة، واستثمار أوجه التآزر ذات الصلة.

4. إنشاء العمليات التي تسمح بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في جميع المراحل (الجرد والاستهلال والتنفيذ)

أ- تساعد عمليات الجرد أصحاب المصلحة في:

- فهم قضايا واتجاهات تغير المناخ والبيئة التي تحدث في البلاد؛
- تعزيز قدرة أصحاب المصلحة بشأن قضايا تغير المناخ والبيئة؛
- الوصول إلى البيانات بسهولة أكثر؛
- فهم التركيز الجغرافي والقطاعي المفضل.

ب- تعد مرحلة التأسيس أمراً بالغ الأهمية في مساعدة جميع الشركاء على الفهم التام لعملية البلاغات وتحمل المسؤولية بشأنها. في هذه المرحلة، نُوقشت الأدوار والمهام والمسؤوليات داخل هيكل صنع القرار للمشروع، بما في ذلك خطوط الإبلاغ والتواصل، كما تأسست آليات حل النزاعات.

ج- ستحقق المشاورات خلال عملية التنفيذ نتائج سليمة ومقبولة. إنّ مشاركة قطاع عريض من أصحاب المصلحة لن يعزّز فقط من المقترحات السياسية الملائمة، ولكنها ستحسن أيضاً من المعرفة والمنهجيات والقدرات البشرية والمؤسسية الضرورية لاستمرار نجاح عملية البلاغات الوطنية.

5. عدم وجود موارد كافية لعملية مستدامة.

وترى حكومة ألبانيا أنّ إعداد البلاغات الوطنية جزءاً مهماً من جهودها الرامية لمواكبة آثار تغير المناخ. ومع ذلك، هناك ندرة في الموارد اللازمة لأنشطة البلاغات الوطنية بسبب الاحتياجات الاجتماعية والتنمية الملحة في ألبانيا. وبالتالي، فإن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية أمر بالغ الأهمية لاستدامة عملية البلاغات الوطنية.

http://ncsp.undp.org/sites/default/files/Country_papers_Final_Version_1.pdf

للحصول على معلومات إضافية:

أمثلة أخرى لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة والمشاركة متعددة المستويات

United Nations Framework Convention on Climate Change

في أرمينيا، قُدمت تفاصيل عن أدوار الحكومة لكل قطاع رئيسي تم تحليلها في البلاغات الوطنية الثانية. كما تم تحديد الأدوار الواضحة لوزارة البيئة ووحدة تغير المناخ التي أدت إلى إعداد البلاغات الوطنية، فضلاً عن الوزارات والمؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية المعنية.

وقد استفادت العراق والكويت وسلطنة عمان من التوزيع الواضح للمسؤوليات بين الوكالات الرائدة، بما في ذلك وزارات البيئة التابعة لتلك الدول، والوحدة الوطنية لتغير المناخ، فضلاً عن المراكز البحثية والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا، وهي وكالة مشاركة في التنفيذ. وقد تكونت فرق عمل وطنية ومجموعات عمل، بدعم وتوجيه من قبل خبراء إقليميين ودوليين.

في بوتان، في الوقت الذي تم فيه تكليف اللجنة الوطنية للبيئة بتنسيق قضايا تغير المناخ، كانت مسؤولية المراقبة والخدمات المائية والجوية مسألة مصالح متنازعة بين قسم خدمات الأرصاد الجوية والمائية (HydroMet) التابع لوزارة الشؤون الاقتصادية وقسم الأرصاد الجوية الزراعية التابع لإدارة الزراعة التابعة لوزارة الزراعة والغابات. وكان أحدث ترتيب هو ترقية خدمات الأرصاد الجوية والمائية إلى إدارة خدمات الأرصاد الجوية والمائية تحت إشراف وزارة الشؤون الاقتصادية.

2. بناء القدرات التقنية والمؤسسية

مثال 7: دمج عملية البلاغات الوطنية لبناء القدرات المؤسسية

الدولة:	تايلاند
المؤسسة الرائدة:	اللجنة الوطنية لسياسات تغير المناخ، برئاسة رئيس الوزراء
المؤسسات الأخرى المشاركة:	مكتب الموارد الطبيعية والسياسات البيئية والتخطيط، وزارة الموارد الطبيعية والبيئة
الغرض من الترتيب المؤسسي:	بناء القدرات التقنية والمؤسسية
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	اضطلعت المؤسسات الأكاديمية بإعداد البلاغات الوطنية الأولى و البلاغات الوطنية الثانية في تايلاند. ومع ذلك، أُنفق على أنّ الوكالة القائمة بالتنفيذ في البلاد - اللجنة الوطنية لسياسات تغير المناخ - هي التي ستولى مسؤولية إعداد البلاغات الوطنية الثالثة، وتقارير التحديات لفترة السنتين القادمتين إلى جانب التقارير المستقبلية من أجل تحسين القدرات المؤسسية في البلاد. تأسست اللجنة الوطنية لسياسات تغير المناخ في عام 2005، برئاسة رئيس الوزراء، وتتألف من عدة أمناء سر رفيعي المستوى.
للحصول على معلومات إضافية:	البلاغات الوطنية الثالثة واقتراح مشروع تقرير التحديث لفترة السنتين بتايلاند، http://ncsp.undp.org/sites/default/files/National%20Communications_Lessons%20Learned.pdf

أمثلة أخرى لبناء القدرات التقنية والمؤسسية:

ضمت إيران في لجنيتها التوجيهية المشتركة بين الوزارات مجموعة واسعة من الوزارات، من بينها وزارة البترول والطاقة والصناعة والمناجم والتجارة والزراعة والشؤون الداخلية والإسكان، وكذلك منظمة الأرصاد الجوية الوطنية والجامعات والمراكز البحثية. وقد ضمن الدعم الذي تلقتة البلاغات الوطنية من خلال هذه الوزارات توافر مهارات الكتابة لتفصيل الإجراءات والتحليلات المعقدة في البلاغات الوطنية.

United Nations Framework Convention on Climate Change

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه تايلاند إلى حد كبير على عمل الاستشاريين الخارجيين لإعداد البلاغات الوطنية، أسندت الفلبين إعداد البلاغات الوطنية إلى المؤسسات الحكومية. وقد تقرر أنّ تتم البلاغات الوطنية الثانية دون الاعتماد على أي استشارات دولية؛ بمساعدة خبراء من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، الأمر الذي سيزيد من قدرة المؤسسات الحكومية.

وحفاظاً على الخبرات المكتسبة من عملية البلاغات الوطنية، قررت اللجنة الوطنية لتغير المناخ في ناميبيا إسناد مهمة إعداد البلاغات الوطنية الثالثة في ناميبيا إلى موظفي الوزارة وليس إلى الاستشاريين. ونظرًا لتقل الموظفين الذي لا مفر منه، تم التركيز على بناء الذاكرة المؤسسية من خلال تبادل المعلومات بانتظام بين الزملاء.

3. جمع البيانات والمعلومات وتبادلها

مثال 8: وضع نظام قوائم جرد الغازات الدفيئة الوطنية وتقويته

الدولة:	الهند
المؤسسة الرائدة:	وزارة البيئة والغابات
المؤسسات الأخرى المشاركة:	لجنة التخطيط، وإدارة الأرصاد الجوية الهندية، ووزارات الزراعة والبيئة والغابات والفحم والطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة والصناعات الثقيلة والمؤسسة العامة والشحن والنقل البري والطرق السريعة والبتروكيمياويات والغاز الطبيعي والكيماويات والأسمدة والتجارة والصناعة والصلب والعلوم والتكنولوجيا والمالية والموارد المائية والصحة ورعاية الأسرة والشؤون الخارجية
الغرض من الترتيب المؤسسي:	جمع البيانات والمعلومات وتبادلها
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	يتأسس اللجنة التوجيهية الوطنية (NSC) السكرتير الوافد من وزارة البيئة والغابات. وتتألف اللجنة التوجيهية الوطنية حاليًا من 27 عضوًا من المستشارين الرئيسيين والسكرتارية والسكرتارية المشتركة والمدبرين العموم من مختلف المؤسسات. تجتمع اللجنة التوجيهية الوطنية مرة أو مرتين في السنة، وتستعرض عملية وضع قوائم الجرد والتقدم المحرز مقابل الجداول الزمنية المنصوص عليها في بداية دورة إعداد قوائم الجرد. كما يستعرض أعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية - التي تمثل الوزارات التنفيذية التي تدير أنشطة هي مصادر الانبعاثات، بيانات الأنشطة وانبعاثات الغازات الدفيئة المقدرة للقطاعات التابعة لهم. يحظى خبراء الغازات الدفيئة بمعرفة متعمقة حول المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وبتطويرها، علاوة على خبرة في (1) تقديرات قوائم جرد انبعاثات الغازات الدفيئة وقياسات انبعاثات الغازات الدفيئة؛ و(2) عملية استعراض قوائم جرد انبعاثات الغازات الدفيئة الواردة في المرفق الأول؛ و(3) التعاون بشأن التنسيق مع عدد كبير من المؤسسات وصناع القرار.
	ويتم إعداد قوائم الجرد الفعلية من قبل فرق خبراء قوائم الجرد القطاعية (IEGs) الذي تشكل لقطاعات الطاقة والصناعة والزراعة واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة والنفايات. وتختار فرق خبراء قوائم الجرد من شبكة من المؤسسات ويتمتعون بكفاءات أساسية في مجال قياس الغازات الدفيئة والملوثات، ورصدها وتقديرها وأبحاث السياسات ذات الصلة. علاوة على ذلك، فإن الخبراء الرئيسيين في فرق خبراء قوائم الجرد - الذين هم أيضًا منسقو فرق خبراء قوائم الجرد التابعة لهم - كانوا خلال السنوات الماضية جزءًا من وضع المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 1995 و1996 و2006 فيما يتعلق بقوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة وكذلك توجيهات الممارسات السليمة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2000 و2003 وإدارة حالات عدم التيقن في قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة، كما شاركوا في عملية إعداد قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات الغازات الدفيئة في القطاعات التي ينتمون إليها كل منذ عام 1991. وتمتد ولاية منسقي فرق

خبراء قوائم الجرد لتشمل ضمان الدقة العلمية لهذه العملية، والالتزام بالمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

تضم شبكة تقييم قوائم جرد الغازات الدفيئة المختبرات التابعة لمجلس البحوث العلمية والصناعية، والمؤسسات الواقعة تحت رعاية المجلس الهندي للبحوث الزراعية (ICAR) ومسح الغابات في الهند والمجلس الهندي لبحوث الغابات والمعهد الهندي للعلوم والمركز الوطني للاستشعار عن بُعد والمعهد الهندي للإدارة ورابطة الصناعة (على سبيل المثال رابطة صناعة الإسمنت، واتحاد الصناعات الهندية) والجامعات (مثل جامعة جادافبور) والمنظمات غير الحكومية (مثل معهد موارد الطاقة). وتشارك حوالي 32 مؤسسة في هذه العملية. وقد مُنحت كل مؤسسة من تلك المؤسسات عقودًا من قبل وزارة البيئة والغابات من خلال استشارات إدارة المشروعات (PMC) علاوة على اختصاصات محددة لإعداد الجوانب المتعلقة بجرد انبعاثات الغازات الدفيئة. وجدير بالذكر أن اللجنة التوجيهية الوطنية وفرق خبراء قوائم الجرد تعمل منذ بدء عملية البلاغات الوطنية الأولى. وقد انضم بعض الأعضاء إلى اللجنة التوجيهية الوطنية وفرق خبراء قوائم الجرد الخاصة باللجنة التوجيهية الوطنية. وكان الحافز الذي دفع أعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية للانتقاء من البلاغات الوطنية والانتقال للذي يليه هو التزام الحكومة في المقام الأول باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولم تُشكل التغييرات في الحكومة كل خمس سنوات أي خطر على العملية. أما بالنسبة لأعضاء فريق خبراء قوائم الجرد، فكونهم جزءًا من العملية منحهم الاعتراف في مجال أبحاث تغير المناخ ومجالات التنمية داخل البلد وكذلك على الصعيد العالمي. وتتم دعوة أعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية لحضور حلقات العمل السنوية التي يعرض فيها منسقو فرق خبراء قوائم الجرد حالة قوائم انبعاثات الغازات الدفيئة. إذا كانت هناك فجوات في البيانات، فإن أعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية يأخذونها في الحسبان، وبناءً على طلب رسمي من وزارة البيئة والغابات فإنهم يقدمون البيانات المطلوبة بعد إعدادها من قبل أحد الأعضاء كجزء من ولايتهم.

المرفق الأول، دراسة حالة معهد الموارد العالمية:

للحصول على معلومات إضافية:

<https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbntYXB0cGFydG5lcnJlc2VhcmNofGd4OjEzYjk5ZDA3OTU3YTZkY2E>

هناك دراسات حالات مشابهة تمت مشاركتها من قبل معهد الموارد العالمية للبرازيل وكولومبيا والمكسيك وجنوب إفريقيا.

مثال 9: نظام قوائم جرد الغازات الدفيئة الوطنية المستدامة

الدولة:	مقدونيا
المؤسسة الرائدة:	وزارة البيئة والتخطيط الطبيعي
المؤسسات الأخرى المشاركة:	مركز أبحاث الطاقة والمعلوماتية والمواد (ICEIM-MANU) التابع للأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، والخبراء القطاعيين
الغرض من الترتيب المؤسسي:	الحصول على بيانات موثوق بها وقوائم جرد للغازات الدفيئة عالية الجودة
وصف مختصر للترتيب المؤسسي:	تتمثل أول ممارسة سليمة لإعداد قوائم جرد الغازات الدفيئة الوطنية في تشكيل الفريق المعني بقوائم جرد الغازات الدفيئة الوطنية (المرفق ب) بطريقة تحقق أقصى قدر ممكن من مراقبة إدخال البيانات والانبعاثات المقدرة وضمان جودتها. وبناءً عليه، ضم فريق قوائم جرد الغازات الدفيئة الوطنية بمقدونيا الكيانات التالية:

- وزارة البيئة والتخطيط الطبيعي، المسؤولة عن الإشراف على عملية الجرد الوطنية وإعداد تقارير حول الانبعاثات وإرسالها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
 - مركز أبحاث الطاقة والمعلوماتية والمواد، المسؤول عن التنسيق والإشراف على إعداد قوائم الجرد؛
 - الخبراء القطاعيين (خبيران لكل قطاع) ويضم:
 - مُدخل بيانات، وهو مسؤول عن تحديد مصادر البيانات والتحقق منها، وإدخال البيانات وتوثيقها؛
 - مدققاً، وهو مسؤول عن تدقيق البيانات المدخلة وتقديرات الانبعاثات والتحقق من صحتها.
- يتولى مُدخل البيانات بالتوازي مع المدقق مهمة إدخال القيم الخاصة ببيانات الأنشطة وعوامل الانبعاثات في قاعدة بيانات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وجدول التوثيق. ويتولى المدقق مسؤولية التحقق من صحة البيانات المدخلة. ويستعرض المدقق جميع بيانات الأنشطة وعوامل الانبعاثات ويؤكد إما صحتها عن طريق وضع علامة في حقل التحقق من الصحة المقابل في جدول التوثيق أو الإشارة إلى أي مخالفات. في حالة الكشف عن أخطاء، يقوم الخبيران القطاعيين بإعادة حساب الانبعاثات بهدف تحديد الإجراءات التصحيحية وإعداد تقرير التحقق من الصحة للتأكيد على دقة البيانات المدخلة وتقديرات الانبعاثات، فضلاً عن التأكيد على أن الإجراءات التي اتخذت لجمع قوائم الجرد قد تم تنفيذها على نحو ملائم. ولضمان الوحدة والاتساق في إعداد التقارير، أنشأ مركز أبحاث الطاقة والمعلوماتية والمواد (ICEIM-MANU) قالباً لجدول التوثيق وزوّد الخبراء القطاعيين به. ينبغي ملء جدول التوثيق لكل نشاط.
- قد يبدو إجراء التوثيق هذا من قبيل إنشاء أعمال ورقية إضافية؛ رغم ذلك، أدى هذا الإجراء إلى خلق سلسلة زمنية أكثر موثوقية من قوائم الجرد عالية الجودة، كما كان بمثابة مواد تدريبية لإعداد قوائم جرد الغازات الدفيئة مستقبلاً في البلد.
- يتم تخزين قاعدة البيانات في وزارة البيئة والتخطيط الطبيعي.

http://ncsp.undp.org/sites/default/files/Country%20papers%20Final%20Version_1.pdf

للحصول على معلومات إضافية:

مثال 10: المسؤوليات والمهام الواضحة لأصحاب المصلحة المتعددين في قوائم جرد الغازات الدفيئة

- | | |
|---------------------------|---|
| المؤسسة الرائدة: | وزارة البيئة (MENV)، مكتب تغير المناخ (CCO) |
| المؤسسات الأخرى المشاركة: | وزارة النقل والطرق ووزارة الصناعة والبنية التحتية ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة تنمية المعلومات ووزارة الزراعة وصناعة الأغذية ووزارة الدفاع ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الداخلية وأكاديمية العلوم في مولدوفا ووكالة الغابات والوكالة الزراعية والصناعية ووكالة علاقات الأراضي والمسح العقاري وإدارة الطيران المدني الحكومي ودائرة الجمارك ودائرة التفتيش البيئي الحكومية ولجنة الأوزون الوطنية داخل وزارة البيئة والموارد الطبيعية ومعهد الإسقاطات الحكومي (IPROCUM) والمشروعان الحكوميان "سكك حديد مولدوفا" و"مولدوفا غاز". |
| الغرض من الترتيب المؤسسي: | المسؤوليات والمهام الواضحة لأصحاب المصلحة المتعددين في قوائم جرد الغازات الدفيئة |

وصف مختصر للترتيب المؤسسي:

داخل مكتب تغير المناخ، تتولى مجموعة العمل الأولى "قوائم جرد الغازات الدفيئة" مسؤولية الأنشطة المتصلة بعملية إعداد قوائم جرد الغازات الدفيئة.

يضطلع قائد فريق "قوائم جرد الغازات الدفيئة"، وهو موظف بدوام كامل في مكتب تغير المناخ، بالإشراف على تقدير الانبعاثات حسب فئات فردية للمصادر وطرق الإزالة عن طريق فئات فردية للأحواض؛ وتحليل المصادر الرئيسية (KSA)؛ وتفسير تحليل أوجه عدم التيقن؛ وأنشطة ضمان الجودة (QA) ومراقبة الجودة (QC)؛ وتوثيق وأرشفة البيانات المستخدمة في عملية إعداد قوائم الجرد، وتجميع التقارير القطاعية التي تعمل كأساس لتجميع تقرير الجرد الوطني (NIR).

ويتولى خبراء وطنيون (مُعَيَّنون بالتعاقد) مسؤولية تقدير الانبعاثات حسب فئات فردية للمصادر وطرق الإزالة عن طريق فئات فردية للأحواض على مستوى القطاعات (الطاقة والعمليات الصناعية والمذيبات واستخدام المنتجات الأخرى، واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة والنفايات). كما يتولى الخبراء الوطنيون مسؤولية وضع مكونات الفصول القطاعية لتقرير الجرد الوطني (NIR)، وجمع البيانات المتعلقة بالأنشطة؛ تطبيق أشجار القرارات من حيث اختيار أساليب التقييم المناسبة وعوامل الانبعاثات، وتقدير أوجه عدم التيقن بخصوص الانبعاثات حسب فئات فردية للمصادر، واتخاذ إجراءات تصحيحية استجابة لأنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة.

تتوفر بيانات الأنشطة اللازمة لقوائم الجرد في الحوليات الإحصائية، وموازنات الطاقة ومطبوعات الإحصاءات القطاعية للمكتب الوطني للإحصاءات (NBS) بمولدوفا.

المرفق (ج) والبيانات الوطنية الثانية لمولدوفا

للحصول على معلومات إضافية:

مثال 11: مجموعة عمل متصلة ذات مسؤوليات واضحة لإعداد قوائم جرد الغازات الدفيئة

المؤسسة الرائدة:

وكالة حماية البيئة

المؤسسات الأخرى المشاركة:

لجنة الطاقة ولجنة الغابات ووزارة الأغذية والزراعة (مديرية خدمات المحاصيل) وجامعة غانا (قسم الإحصاء) والخدمة الإحصائية بغانا ومعهد بحوث الغابات ومركز التطبيق البيئي والتكنولوجيا (ENAPT)

الغرض من الترتيب المؤسسي:

المسؤوليات والمهام الواضحة لأصحاب المصلحة المتعددين في قوائم جرد الغازات الدفيئة

وصف مختصر للترتيب المؤسسي:

تضطلع مجموعة عمل إعداد قوائم جرد الغازات الدفيئة (GHGI-WG) بمهمة:

1. الإشراف والرصد وتقلص الملاحظات إلى الاستشاريين الوطنيين والخبراء المعيّنين بمحدد تقدم المساعدة التقنية أو القيام بمهام محددة تتعلق بتحديث عملية قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة؛
2. التواصل مع الوزارات والمعاهد البحثية الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة من أجل إشراك موظفيها والخبراء والاستشاريين الوطنيين في أنشطة المشروع، وجمع المعلومات ذات الصلة بقوائم جرد الغازات الدفيئة ونشرها بغانا.
3. المساهمة في تطوير نطاق خطة العمل ووضع اللمسات الأخيرة عليها (بما في ذلك الجدول الزمني

والميزانية ومخطط التقارير) واختصاصات مجموعة عمل قوائم جرد الغازات الدفيئة اللازمة لتحديد وتسهيل تعيين الخبراء والاستشاريين الوطنيين و/أو الدوليين؛

4. المساعدة في تلخيص نتائج مجموعة عمل قوائم جرد الغازات الدفيئة وتجميعها بهدف إدراجها في البلاغات الوطنية الثالثة؛

5. تجميع نطاق الأقسام ذات الصلة ومضمونها؛

6. الإشراف العام وضمان تنفيذ أنشطة المشروعات ذات الصلة في الوقت المناسب كما هو مقرر في خطة العمل؛

7. مراجعة جميع المسودات التي أعدها الاستشاريون والخبراء والتعليق عليها؛

8. المساهمة في تقوية النظام الوطني وتعميمه بهدف إعداد قوائم جرد الغازات الدفيئة وجعلها ذات صلة بتقرير التحديث لفترة السنتين؛

9. المشاركة عند الضرورة في الاستعراضات الدولية التي قد تنشأ إثر تقديم تقرير التحديث لفترة السنتين الأول بغانا في ديسمبر/كانون الأول عام 2014، والذي من المرجح أن تتم بموجب التشاور الدولي وآلية المراجعة في قرارات كانكون.

ينبغي تنظيم الترتيبات المؤسسية لتقرير التحديث لفترة السنتين بطريقة مستدامة وفعالة للسماح بإعداد تقرير التحديث لفترة السنتين في الوقت المناسب، حسب المستوى المطلوب والميزانية المخصصة. هناك تعاون قوي مع الترتيبات المؤسسية لتقرير التحديث لفترة السنتين والنظام الوطني القوائم لقوائم جرد الغازات الدفيئة، وكذلك عملية البلاغات الوطنية الشاملة. يجب على فرق العمل المعنية بإعداد البلاغات الوطنية الثالثة (على وجه الخصوص، الظروف الوطنية وقوائم جرد الغازات الدفيئة وتقييم التخفيف) أن تعمل جنباً إلى جنب تحت كيان تنسيقي واحد، سيكون وكالة حماية البيئة (EPA) فيما يتعلق بالبلاغات الوطنية الثالثة وتقرير التحديث لفترة السنتين.

للحصول على معلومات إضافية: المرفق (د)

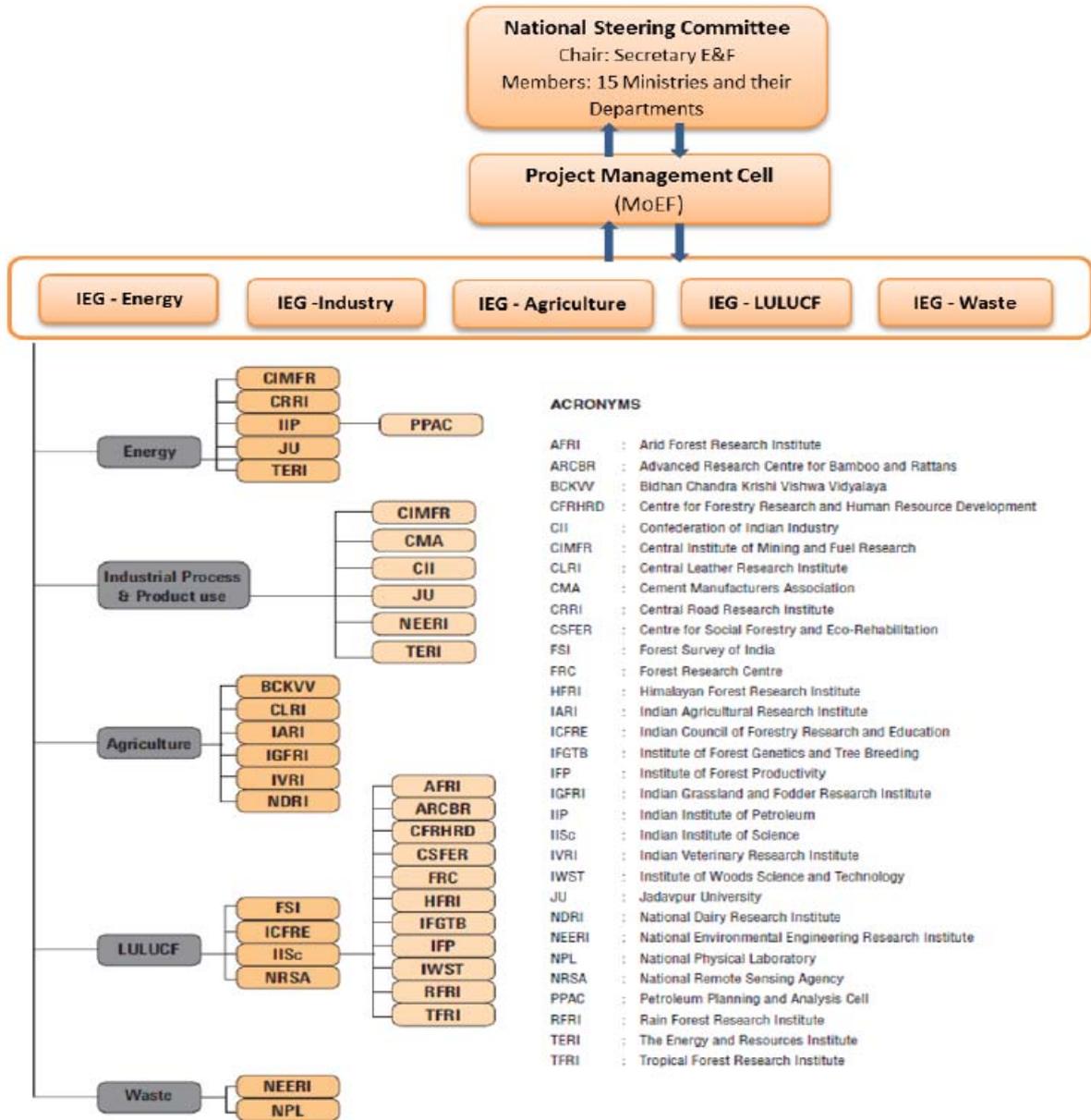
أمثلة أخرى للترتيبات المؤسسية لجمع البيانات والمعلومات وتبادلها:

استخدمت البوسنة والهرسك وطاجيكستان وأوزبكستان مجموعة متنوعة من الطرق لسد الفجوات في البيانات، بما في ذلك إنشاء مذكرات تفاهم بين المؤسسات ذات الصلة لتسهيل تبادل البيانات.

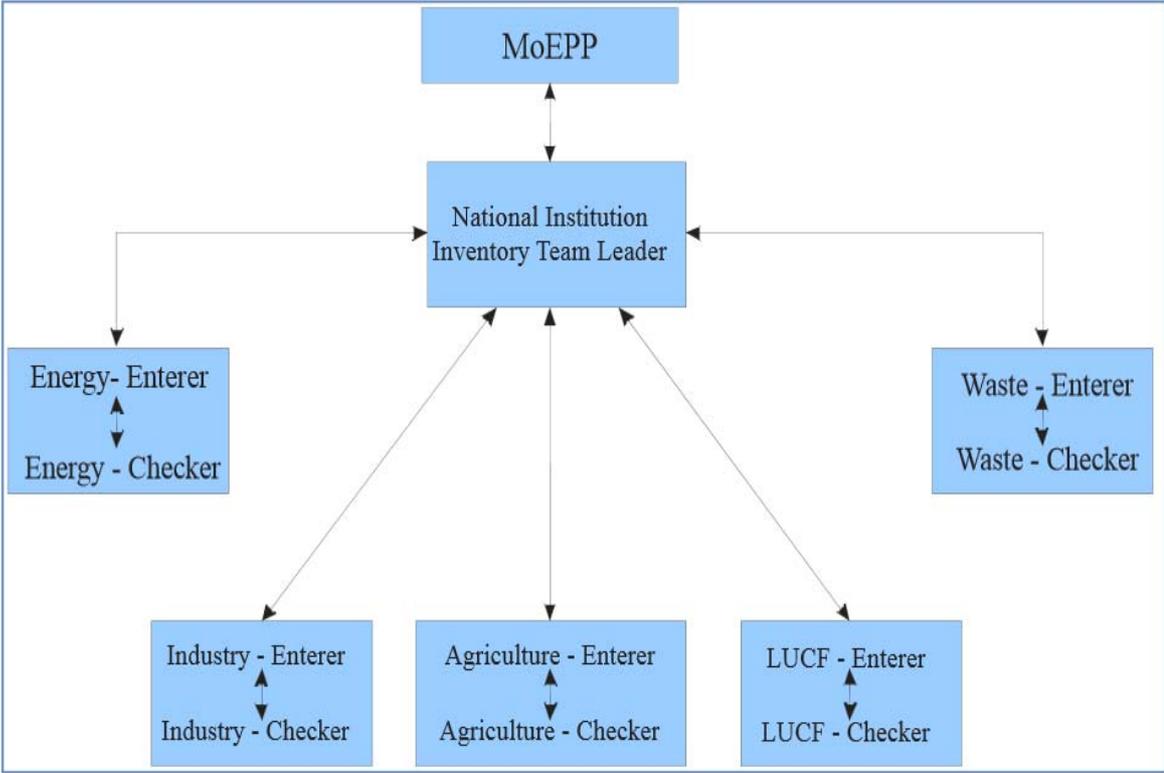
كما أجرت بنغلاديش دراسات استقصائية حول بيانات الأنشطة من أجل سد الفجوات في البيانات في قوائم جرد الغازات الدفيئة. وقد رافق هذه الدراسات عقد دورات تدريبية للمهنيين العاملين في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والتخمير المعوي، وتغيير استخدام الأراضي والحراثة، وإدارة النفايات الصلبة البلدية في مقرات قيادات الفرق ومدن المناطق. وقد ضمن التدريب الحصول على دراسات استقصائية ذات نتائج عالية الجودة.

في أوروغواي، جمعت معظم البيانات المطلوبة لمختلف مكونات البلاغات الوطنية بشكل منتظم منذ بداية التسعينيات. وقد وفر هذا أساساً قوياً للدراسات والتقييمات اللازمة. ونظرًا لأنّ الأنشطة السكانية والاقتصادية في البلاد شديدة المركزية (معظمها حول منطقة العاصمة مونتيفيديو)، لا يُشكل جمع البيانات تحديًا كبيرًا كما أن الفجوات في البيانات ليست عائقًا مهمًا في البلاد.

المرفق (أ) الهدد: وضع نظام قوائم جرد الغازات الدفينة الوطنية وتقويته: نظام إدارة قوائم جرد الغازات الدفينة الوطنية بالهدد



المرفق (ب) مقدونيا: نظام قوائم جرد الغازات الدفيئة الوطنية المستدامة

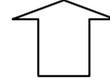


المرفق (ج) مولدوفا: الترتيبات المؤسسية لجمع بيانات قوائم جرد الغازات الدفيئة ومراقبة الجودة

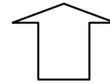
مزودو البيانات:

<p>المكتب الوطني للإحصاءات بإدارة الموارد (http://www.statistica.md) منشورات دورية (الحوليات الإحصائية وموازنات الطاقة والمنشورات القطاعية الأخرى)، وبيانات الأنشطة التي تتعلق بما يلي: استهلاك الوقود والإنتاج الصناعي واستخدام المذيبات والمواشي والدواجن والإنتاج الزراعي ومواقع التخلص من النفايات الصلبة، إلخ.</p>
<p>وزارة الاقتصاد من الوحدات الإقليمية الإدارية على الضفة اليسرى لنهر دنيستر (http://www.mepmr.org/gosudarstvennaya-statistika/informacziya) منشورات دورية (الحوليات الإحصائية والمنشورات الإحصائية الأخرى)، وبيانات الأنشطة التي تتعلق بما يلي: الإنتاج الصناعي والمواشي والدواجن والإنتاج الزراعي واستهلاك الوقود في القطاع الزراعي، وإنتاج الكهرباء ووحدات النقل، إلخ.</p>
<p>دائرة الجمارك (http://www.customs.gov.md) توفير إحصاءات حول عمليات الاستيراد/التصدير في إدارة الموارد</p>
<p>وزارة النقل والبنية التحتية للطرق (http://www.mtid.gov.md) معلومات بشأن كمية الوقود المستخدمة لضمان تشغيل الطرق والسكك الحديدية والملاحة والنقل الجوي وإنتاج الأسفلت</p>
<p>هيئة الطيران المدني (http://www.caa.md) توفير بيانات عن عدد الرحلات حسب أنواع الطائرات وكمية الوقود المستخدم</p>
<p>المشروع الحكومي "سكك حديد مولدوفا" (http://www.railway.md/ru) توفير بيانات عن استهلاك الوقود في قطاع السكك الحديدية</p>
<p>وزارة الزراعة وصناعة الأغذية (http://www.maia.gov.md) توفير بيانات عن الثروة الحيوانية والدواجن واستهلاك الوقود وإنتاج الطاقة في مصانع السكر</p>
<p>محطات توليد الكهرباء وشركات الطاقة (مصنع توليد الطاقة الحرارية بمولدوفا، 1-CHP، 2-CHP، TERMOCOM، thNor-CHP) توفير بيانات عن استهلاك الوقود وإنتاج الطاقة في محطات توليد الطاقة</p>
<p>Moldova-Gaz J.S.C. (http://www.moldovagaz.md) توفير بيانات عن الاستهلاك الداخلي للغازات الطبيعية والمسالة وكمية الغاز الطبيعي التي تمر عبر أراضي جمهورية مولدوفا</p>
<p>المشروعات الصناعية: مصانع الصلب ومصانع الإسمنت والزجاج والظوب ومصانع السكر ومصانع الخمور والبيرة والمشروبات الروحية، إلخ</p>
<p>مكتب الأوزون (http://ozon.md) توفير بيانات بخصوص استهلاك غازات الفلور</p>
<p>وكالة Moldsilva (http://www.moldsilva.gov.md/)</p>
<p>دائرة التفتيش البيئي الحكومية (http://insec.gov.md) توفير بيانات عن قطع الأشجار وحرق حقول القش غير المشروع</p>
<p>وكالة الجيولوجيا والموارد المعدنية (http://www.medi.gov.md/md/asg) توفير بيانات عن الحجر الجيري والدولوميت المستخرج لاستخدامه في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك لإنتاج الإسمنت والزجاج والحديد والصلب، إلخ.</p>
<p>IM Regia Autosalubritate (http://www.chisinau.md/pageview.php?l=ro&idc=473)</p>

مؤتمر الأطراف

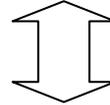


وزارة البيئة



مكتب تغير المناخ

المسؤولية الكاملة عن تجميع البلاغات الوطنية، وتقارير التحديات لفترة السنتين، قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة



أنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة

يضطلع بهذه الأنشطة الخبراء المعينون من خلال الدعم الذي يتلقونه والذين يمثلون:

• معهد الطاقة التابع لأكاديمية العلوم بمولدوفا - قطاع الطاقة؛

• الجامعة التقنية في مولدوفا - العمليات الصناعية والمذيبات والقطاعات التي تستخدم المواد الأخرى؛

• N. معهد علم التربة والكيمياء الزراعية وحماية التربة، الجامعة الزراعية بمولدوفا - قطاع الزراعة؛

• معهد أبحاث وإدارة الغابات - قطاع تغيير استخدام الأراضي والحراجة

• دائرة التفتيش البيئي الحكومية - قطاع النفايات

المرفق (د) غانا: مجموعة عمل متصلة ذات مسؤوليات واضحة لإعداد قوائم جرد الغازات الدفيئة

